

## وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

( الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية )

قرار وزارى رقم ١٩ لسنة ٢٠١٥ « بالتفويض »

باعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

عن العام المالى ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية  
بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته  
ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين  
واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة  
والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ١١٩ لسنة ٢٠١٤ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛  
وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٣/١٠/٢٠١٤  
باعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠١٥ ؛  
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٩/٤/٢٠١٥ ؛  
قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة  
عن العام المالى ٢٠١٥ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٨٩٤٥٠٠٠ ج  
(فقط ثمانية ملايين وتسعمائة وخمسة وأربعون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية  
مبلغ ٨٥١٢٤٥٩ ج (فقط ثمانية ملايين وخمسمائة واثنان عشر ألفاً وأربعمائة وتسعة وخمسون  
جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٤٣٢٥٤١ ج (فقط أربعمائة واثنان وثلاثون ألفاً  
وخمسمائة وواحد وأربعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٩/٤/٢٠١٥

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

محمد سيد سلام